



اتحاد الغرف السعودية  
Federation of Saudi Chambers

رقم الصادر:

٤٣١٠٢٣٢٩



اتحاد الغرف السعودية  
Federation of Saudi Chambers

تاريخ الصادر:

١٤٤٣/٥/٢٩



43102329

مشفوعات:

لا توجد مشفوعات



بِسْمِ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ عَامَّةُ الْغُرْفَةِ التِّجَارِيَّةِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،

أود الإحاطة بأن الاتحاد تلقى بترقية المركز الوطني للمراقبة على الالتزام البيئي رقم (٦٣٨٦٩٦/٣٠٠/١٤٤٢) وتاريخ ١٦/٥/١٤٤٣ هـ، والمشار فيه الى بترقية وزارة البيئة والمياه والزراعة رقم (٦٣٨٦٩٦/٣٠٠/١٤٤٢) وتاريخ ٢٥/٤/١٤٤٣ هـ، المشار فيه الى المرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٣/٤/١٤٤٣ هـ (مرفق)، الصادر بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) بتاريخ ١١/٤/١٤٤٣ هـ، القاضي بتمديد مهلة (التسعة أشهر) الواردة في الفقرة (٣) من البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١٩/١١/١٤٤١ هـ، (تسعة أشهر) إضافية. ولأهمية حث المنشآت والمتضمنة الأنشطة المشار إليها في المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه، بسرعة التقدم للمركز بخطط لتصحيح أوضاعها قبل انتهاء المهلة التصحيحية بتاريخ ٢/١٢/١٤٤٣ هـ الموافق ١/٧/٢٠٢٢ م، وبما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه التنفيذية وتبعاً للقواعد والضوابط والاشتراطات المرفقة، ويمكن التنسيق في هذا الشأن مع الأستاذ/ أنور بن مبخوت النهدي جوال رقم (٠٥٠٤٥٦٤٣٩١) وبريد إلكتروني (a-al-nahdi@ncec.gov.sa). أمل من سعادتكم التكرم بعد الاطلاع توجيه المختصين بالغرفة بالتعميم على المعنيين من مشترككي غرفتكم الموقرة.

وتقبلوا وافر التحية والتقدير،

مساعد الأمين العام

لشؤون الغرف واللجان الوطنية

حمود بن محمد الربيعي

حمود بن محمد الربيعي

الغرفة التجارية الصناعية بمنطقة القصيم

رقم الوارد: 4505  
التاريخ: 2022-03-01 م - 1443/05/30 هـ

المرفقات: 7  
نوع المرفق: UASSIM CHAMBER

الجهة: اتحاد الغرف السعودية www.qcc.org.sa

المملكة العربية السعودية  
ص ب: ١١٦٦٨٣ - الرياض ١١٤٧٤  
هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢١٨ ٢٢٢٢٢  
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢١٨ ٢١١١١



(برقية)

الموqr

سعادة رئيس اتحاد الغرف السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى برقية معالي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي رقم (١٤٤٢/٣٠٠/٦٣٨٦٩٦) بتاريخ ١٤٤٣/٤/٢٥ هـ، المشار فيها إلى المرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٤٤٣/٤/١٣ هـ (مرفق)، الصادر بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) بتاريخ ١٤٤٣/٤/١١ هـ، القاضي بتمديد مهلة (التسعة أشهر) الواردة في الفقرة (٣) من البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١٤٤١/١١/١٩ هـ، (تسعة أشهر) إضافية.

أمل من سعادتكم الاطلاع، وتوجيه المختصين لديكم بحث المنشآت التي تقع تحت إشرافكم والمتضمنة الأنشطة المشار إليها في المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه بسرعة التقدم للمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي بخطط لتصحيح أوضاعها قبل انتهاء المهلة التصحيحية بتاريخ ١٤٤٣/١٢/٢ هـ، الموافق ٢٠٢٢/٧/١ م، وبما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه التنفيذية وتبعاً للقواعد والضوابط والاشتراطات المرفقة، ويمكن التنسيق في هذا الشأن مع الأستاذ/ أنور بن مبخوت النهدي، ورقم جواله (٠٥٠٤٥٦٤٣٩١)، وبيده الإلكتروني (a-al-nahdi@ncec.gov.sa).

وتقبلوا سعادتكم تحياتي

الرئيس التنفيذي

علي بن سعيد الغامدي



الرقم:

التاريخ:

المرفات:



### التعريفات

- التصريح: وثيقة تمنحها الجهة المختصة للشخص قبل البدء بممارسته أي نشاط بيئي.
- الترخيص: وثيقة تمنحها الجهة المختصة للشخص للأذن له بممارسة نشاط بيئي.
- التصريح البيئي للتشغيل: وثيقة يمنحها المركز للشخص لتشغيل أي نشاط بيئي.
- التصريح البيئي للإنشاء: وثيقة تمنحها الجهة المختصة للشخص للبدء في أعمال الإنشاء بعد استكمال تصنيف وتقييم النشاط والتأثيرات البيئية المتوقعة وتحديد المتطلبات والاشتراطات البيئية المطلوب الالتزام بها أثناء أعمال الإنشاء.

### القواعد

- التقديم عبر نظام التراخيص بالمركز على الرابط الإلكتروني [www.ncec.gov.sa](http://www.ncec.gov.sa).
- تقديم الخطط التصحيحية للالتزام مع نظام البيئية ولوائحه التنفيذية وفقاً للضوابط المحددة أدناه.
- الحصول على موافقة المركز على الخطة المقدمة.
- إصدار التصريح أو الترخيص.

### الضوابط

- القيام بدراسة التدقيق البيئي وفقاً للائحة التنفيذية للتنفيذية للتفتيش والتدقيق البيئي الصادر بالقرار الوزاري رقم (١٤٤٢/١/٣٩٣٦٩١) بتاريخ ١٣/٧/١٤٤٢هـ.
- تحديد الأعباء والجدوى الاقتصادية والتمويل والتكاليف المتوقعة لتنفيذ الإجراءات والآليات والبرامج اللازمة لتصحيح حالات عدم الالتزام.
- حساب مدد المهلة اللازمة للتصحيح وبيان بالمبررات أخذاً في الاعتبار التأثير البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
- تحديد حالات عدم الالتزام البيئي للنشاط.
- تحديد الإجراءات والآليات والبرامج اللازمة لتصحيح حالات عدم الالتزام.

### الاشتراطات

- تنفيذ الدراسات من خلال مقدمي الخدمة والمرخصين من قبل المركز.
- التقدم بالخطة وفقاً للمهلة المحددة بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٣/٤/١٤٤٣هـ، والتي تستمر إلى نهاية يوم الجمعة ١٢/٢/١٤٤٣هـ، الموافق ١٢/٧/٢٠٢٢م.



(برقية)

صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع سلمه الله  
صاحب السمو الملكي وزير الطاقة سلمه الله  
صاحب السمو الملكي وزير الرياضة سلمه الله  
صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله  
صاحب السمو الملكي وزير الحرس الوطني سلمه الله  
صاحب السمو وزير الخارجية سلمه الله  
صاحب السمو وزير الثقافة سلمه الله  
معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد سلمه الله  
معالي وزير العدل سلمه الله  
معالي وزير الإعلام المكلف سلمه الله  
معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان سلمه الله  
معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات سلمه الله  
معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية سلمه الله  
معالي وزير التعليم سلمه الله  
معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية سلمه الله  
معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية سلمه الله  
معالي وزير السياحة سلمه الله  
معالي وزير الاقتصاد والتخطيط سلمه الله  
معالي وزير الصحة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ المضمن في الفقرة (٣) من البند (ثانياً) أن على كل من يمارس أيّاً من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي، تصحيح أوضاعه بما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (ثلاث) سنوات من تاريخ تفاذه، على أن يتقدم إلى المركز المخصص بخطة لتصحيح أوضاعه خلال مهلة أُنصِهاها (تسعة) أشهر من تاريخ تفاذ النظام ولوائحه.



وحيث صدر المرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٣/٤/١٤٤٣هـ، بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) بتاريخ ١١/٤/١٤٤٣هـ القاضي بتمديد مهلة (التسعة أشهر) الواردة في الفقرة (٣) من البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ (تسعة أشهر) إضافية.

أمل تلتف سموكم/ معاليكم بالتوجيه حيال قيام الجهات الخاضعة لإشراف الوزارة طرفكم، أو تُرخّص من قبلها - والتي تمارس أيّاً من الأنشطة التي لها أثر بيئي - بضرورة تصحيح أوضاعها بما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه التنفيذية خلال المهلة التي حددها المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه.

وتقبلوا سموكم/ معاليكم تحياتي،

وزير البيئة والمياه والزراعة

رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي



م. عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي

ص / للمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.



الرقم: م/٣٢  
التاريخ: ١٣/٤/١٤٤٣هـ

بمؤن الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/ذ) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/ذ) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناء على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/ذ) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٤/١٨) بتاريخ ١٤٤٣/٣/١٩هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٢١٤ ) بتاريخ ١٤٤٣/٤/١١هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : تمديد مهلة (التسعة أشهر) الواردة في الفقرة (٣) من البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ، (تسعة أشهر) إضافية.

ثانياً : على سمنو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ووكلاء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



المملكة العربية السعودية  
الإنابة العامة لمجلس الوزراء

حجرات رقم ١٧٨٤١  
بتاريخ ١٤٤٣/٤/١١ هـ

قرار مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ١٨٠٨٥ وتاريخ ١٤٤٣/٣/٢١ هـ، المشتملة على برقية معالي وزير البيئة والمياه والزراعة رقم ١٤٤٢/٣٠٠/٦٣٨٦٩٦ وتاريخ ١٤٤٢/١٢/٢٨ هـ، في شأن طلب معاليه تمديد المهلة الواردة في الفقرة (٢) من البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩ هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩ هـ. وبعده الاطلاع على المذكرة رقم (٤٢٥) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٢١ هـ، المعدلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٤٣/١٤٢/م) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٢٩ هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤/١٨) وتاريخ ١٤٤٣/٣/١٩ هـ. وبعده الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٨٦٨) وتاريخ ١٤٤٣/٤/٦ هـ.

يقرر

تمديد مهلة (التسعة أشهر) الواردة في الفقرة (٣) من البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩ هـ، (تسعة أشهر) إضافية. وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

رئيس مجلس الوزراء



الرقم: م/١٦٥  
التاريخ: ١٩/١١/١٤٤١هـ

بمعاون الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/٢) بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/٢) بتاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/٢) بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

وبعد الاطلاع على قراري مجلس الشورى رقم (٢٠/٨٢) بتاريخ ٣/٦/١٤٤١هـ، ورقم (٤٦/٢٦٤) بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٤١هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٧٢٩ ) بتاريخ ١٦/١١/١٤٤١هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : الموافقة على نظام البيئة، بالصيغة المرفقة.

ثانياً : ١- يلغى نظام البيئة - المشار إليه في البند (أولاً) من هذا المرسوم - بعد نفاذه، ما يلي:

أ- نظام الهيئة السعودية للحياة الفطرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٢) بتاريخ ١٢/٩/١٤٠٦هـ.

ب- نظام صيد الحيوانات والطيور البرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) بتاريخ ١٦/٤/١٤٢٠هـ.

ج- نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩) بتاريخ ٦/٣/١٤٢١هـ.

د- النظام العام للبيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بتاريخ ٢٨/٧/١٤٢٢هـ.

هـ- نظام المراعي والغابات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٥) بتاريخ ٢٩/١٠/١٤٢٥هـ.





و- نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٦) بتاريخ ١٩/١٠/١٤٣٦هـ.


ز- قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) بتاريخ ٢٩/١/١٤٣٠هـ، في شأن إنشاء مجلس البيئة.  
ح- قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) بتاريخ ١٠/٣/١٤٣٧هـ، في شأن تعديل حوكمة مجلس البيئة ومهامه.

ط- كل ما يتعارض معه من أحكام.

٢- استثناءً من الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (١) من هذا البند، يستمر العمل بالأحكام المتعلقة بالنفايات الواردة في النظام العام للبيئة - الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بتاريخ ٢٨/٧/١٤٢٢هـ - إلى حين صدور الأحكام الخاصة بها، والعمل بموجبها.

٣- على كل من يمارس أيًا من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي، تصحيح أوضاعه بما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه - بعد نفاذه - وذلك خلال مدة لا تتجاوز (ثلاث) سنوات من تاريخ نفاذه، على أن يتقدم إلى المركز المختص بخطة لتصحيح أوضاعه خلال مهلة أقصاها (تسعة) أشهر من تاريخ نفاذ النظام ولوائحه. ولوزير البيئة والمياه والزراعة منح مهلة أو مهل إضافية لتصحيح أوضاع الممارس لا تتجاوز (ست) سنوات من تاريخ انتهاء المهلة المحددة لتصحيح الأوضاع وفقاً لما يراه محققاً للمصلحة العامة.

ثالثاً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

  
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود